

باب العقائد

﴿ مسائل الاختيار والعلّة والحكمة والحسن والقبح ﴾

نذكر ماورد السفاريني في هذه المسائل ليبلغ قراء كتب الأشعرية ما في غيرها من الحقائق التي قد تخفى إلى صواب ، وان الاقتصار على كتب طائفة معينة هو من قيود التقليد. قال في شرح قوله

﴿ وربنا يخلق بخلق باختيار من غير حاجة ولا اضطرار ﴾

﴿ لكنه لا يخلق الخلق سدى كما أتى في النص فاتبع الهدى ﴾

﴿ وربنا ﴾ تبارك وتعالى ﴿ يخلق ﴾ ما شاء ان يخلقه من سائر مخلوقاته ﴿ باختيار ﴾ منه فذهب سلف الامة وأئمتها أن الله تعالى لم يزل فاعلا لما يشاء وأنه تقوم بذاته الامور الاختيارية وأنه تعالى لم يزل متصفا بصفاته الذاتية والفعلية فلم يحدث له أسماء من أسمائه ولا صفة من صفاته فيخلق سبحانه المخلوقات ويحدث الحوادث بهذان لم تكن سواء كلن

ذلك على مثال سابق أولا والابداع إحداث الشيء بعد أن لم يكن على غير مثال سابق (من غير حاجة) منه تعالى إليه أي يخلق الخلق لا الحاجة إليه ولا (اضطرار) عليه فالحاجة المصلحة والمنفعة والاضطرار الاجباء والاحواج والالزام والاكرام فالحاجة باعثة له سبحانه على خلقه للخلق ولا مكره له عليه بل خالق المخلوقات وأمر بالمأمورات لمحض المشيئة وصرف الارادة وهذا قول جمهور من ثبت القدر وينسب الى السنة من أهل الكلام والفقهاء وغيرهم وقال به طوائف من الحنبلية والمالكية والشافعية وغيرهم وهو قول أبي الحسن الأشعري وأصحابه وهو قول كثير من نقاة القياس في الفقه من الظاهرية كابن حزم وأمثاله وحجة هذا أنه لو خلق الخلق لعلته لكان ناقصا بدونها مستكملا بها فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء أو يكون وجودها أولى به فإن كان الاول امتنع أن يفعل لاجلها وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به فيكون مستكملا بها فيكون قبلها ناقصا وأيضا فالعلة ان كانت قديمة وجب قدم المعلول لان العلة الغائية وان كانت متقدمة على المعلول في العلم والتقصده فهي متأخرة في الوجود عن المعلول كما يقال - أول الفكرة آخر العمل - وأول البنية آخر المدرك - ويقال ان العلة الغائية بها صار الفاعل فاعلا فن فعل فعلا المطلوب يطلبه بذلك الفعل كان حصول المطلوب بعد الفعل فاذا قدر أن ذلك المطلوب الذي هو العلة قديما كان الفعل قديما بطريق الاولى فلو قيل انه يفعل لعلته قديمة لزم أن لا يحدث شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة وإن قيل أنه فعل لعلته حادثة لزم محذوران (أحدهما) ان يكون محلا للحوادث فان العلة ان كانت منفصلة عنه فإن لم يمد إليه منها حكم امتنع أن يكون وجودها أولى به من عدمها وإن قدر أنه عاد إليه منها حكم كان ذلك حادثا فتقوم به الحوادث والمحذور الثاني أن ذلك يستلزم التسلسل من وجوب أحدهما أن تلك العلة للحادثة المطلوبة بالفعل هي أيضا مما يحدثه الله تعالى بقدرته ومشيئته فان كانت لغير علة لزم العبث كما تقدم وإن كان لعلته عاد التقسيم فيها فاذا كان كل ما يحدثه أحدثه لعلته والعلة ما أحدثه لزم تسلسل الحوادث (الثاني) ان تلك العلة إما أن تكون مرادة لنفسها أو لعلته أخرى فان كان الاول امتنع حدوثها لأن ما أراد الله تعالى لئلا ته وهو قادر عليه لا يؤخر

أحداثه وان كان الثاني فالقول في ذلك الغير كالتقول فيها ويلزم التسلسل فهذه
 الصحيح من حجج من ينفي تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه
 (التقدير الثاني) قول من يجعل العلة الغائية قديمة كما يجعل العلة الفاعلية قديمة كما يقوله
 الفلاسفة القائلون بقديم العالم وأصل قول هؤلاء أن المبدع للعالم علة تامة تستلزم معلولها فلا
 يجوز أن يتأخر عنها معلولها وأعظم حججهم قولهم ان جميع الامور المعتبرة في كونه فاعلا
 ان كانت موجودة في الازل لم وجود المفعول في الازل لان العلة التامة لا يتأخر
 عنها معلولها فانه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الازل فانا لانفي
 بالعلة التامة الا ما تستلزم المعلول فاذا قدر أنه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة وان
 لم تكن العلة التامة التي هي جميع الامور المعتبرة في الفعل وهي المقتضي التام لوجود
 الفعل وهي جميع شروط الفعل التي يلزم من وجودها وجود الفعل وان لم تكن
 جميعها في الازل فلا بد اذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث والا
 لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح واذا كان هناك سبب حادث فالقول في
 حدوثه كالتقول في الحادث الاول ويلزم التسلسل قالوا فالقول بانتفاء العلة التامة
 المستلزمة للمفعول يوجب اما التسلسل واما الترجيح بلا مرجح . ثم اكثر هؤلاء
 يثبتون علة غائية للفعل وهي بعينها الفاعلة لسكنهم متناقضون فانهم يثبتون له العلة
 الغائية ويثبتون لفعله العلة الغائية ويقولون مع هذا ليس له ارادة بل هو موجب
 بالذات لا فاعل بالاختيار وقولهم باطل من وجوه كثيرة مذكورة في محالها منها
 ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية روح الله روحه في كتابه (حسن الارادة) هذا
 القول يستلزم أن لا يحدث شيء وان كل ما حدث حدث بغير احداث محدث
 ومعلوم أن بطلان هذا بين وأطال في رد ذلك وما ذكر أن يقال لهم حدوث
 حادث بعد حادث بلا نهاية اما أن يكون ممكنا في العقل أو ممتمعا فان كان ممتمعا
 لزم أن الحوادث جميعها لها أول كما يقوله أهل الحق وبطل قولهم بقدم حركات
 الافلاك وان كان ممكنا أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسماوات
 والارض موقوف على حوادث قبل ذلك كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم
 من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك فيلزم فساد حججكم على

التقديرين ثم يقال اما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة أولا فان لم تثبتوا بطل قولكم باثبات العلة الفائية وبطل ما تدكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات وأيضا فالوجود يبطل هذا القول فان الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوت العد والاحصاء كاحدائه سبحانه لما يحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق اليه كاحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة واحداثه للانسان الآلات التي يحتاج اليها بقدر حاجته وأمثال ذلك مما هو كثير جدا وان أثبتتم له تعالى حكمة مطلوبة وهي باصطلاحكم العلة الفائية لزم أن تثبتوا له المشيئة والارادة بالضرورة فان القول بأن الفاعل فصل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين التقيضين وهو لاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضا ولهذا يجعلون العلم هو العالم والعلم هو الارادة والارادة هي القدرة وأمثال ذلك

(التقدير الثالث) وهو انه سبحانه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة قال شيخ الاسلام ابن تيمية هذا قول أكثر الناس من المسلمين وغيرهم وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة وغيرهم وقول أكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير وأكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كآبي البركات وأمثاله لكن هؤلاء على أقوال منهم من قال ان الحكمة المطلوبة مخلوقة ومنفصلة عنه تعالى وهم المعتزلة والشيعة ومن وافقهم قالوا الحكمة في ذلك احسانه للخلق والحكمة في الامر تعريض المكلفين للثواب قالوا فعل الاحسان الى الغير حسن محمود في العقل فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود اليه من ذلك حكم ولا قام به نعت ولا فعل فقال لهم الناس أنتم تناقضون في هذا القول لان الاحسان الى الغير محمود لكونه محمود منه الى فاعله حكم يحمد لاجله اما لتكميل نفسه بذلك واما لقصده الحمد والثواب بذلك واما لركة وألم يحمده في نفسه يدفع بالاحسان ذلك الالم واما لالتذاده وسروره وفرحه بالاحسان فان النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها الى غيرها فالاحسان الى الغير محمود لكون المحسن يعود اليه من فعله هذه الامور أما اذا قدر أن وجود الاحسان وعدمه بالنسبة الى الفاعل

سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثاً في عقول العقلاء وكل من فعل فملا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا حاجة ولا آجلة كان عبثاً ولم يكن محموداً على هذا وأنتم علمتم أفعالها تعالى فرارا من العبث فوقتم فيه فان العبث هو الفعل الذي لا مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا يرموه ولا أحد من العقلاء أحداً بالاحسان الى غيره ونفعه ونحو ذلك الا لئله في ذلك من المنفعة والمصلحة فأمر الفاعل بفعل لا يعود عليه منه لذة ولا مرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لاني العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الأمر ومن ثم قال ﴿ لكنّه ﴾ تعالى وتقدس هذا استبراك من مفهوم قوله انه يخلق بالاختيار أي لا بالذات خلافاً للمعتزلة ومن وافقهم من غير حاجة اليه ولا اضطراب عليه غير أنه جل وعلا ﴿ لا يخلق الخلق سدى ﴾ أي هملاً بلا أمر ولا نهي ولا حكمة وهى السدى المهمل وابل سدى اذا كانت توعى حيث شئت بلا راع ﴿ كما أتى في النص ﴾ القرآني والسنة النبوية والآثار ما هو كثير جداً أن الله تبارك وتعالى لا يفعل الا الحكمة وعلم وهو العليم الحكيم فما خلق شيئاً ولا قضاء ولا شرعه الا بحكمة بالغة وان تقاصرت عنها عقول البشر ﴿ فاتبع الهدى ﴾ باقتفاء المأثور واتباع السلف الصالح ولا تجحد حكمته فكما لا تجحد قدرته فهو الحكيم القدير قال شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونشأ من هذا الاختلاف نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم في مسألة التحسين والتقييح العقلي فأثبت ذلك المعتزلة والكرامية وغيرهم ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد واهل الحديث وغيرهم رضي الله عنهم وحكو ذلك عن الامام أبي حنيفة نفسه رضي الله عنه ونفى ذلك الاشعرية ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وانفق الفريقان على أن الحسن والقبح اذا فسر بكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له وكونه ضاراً للفاعل منافراً له انه يمكن معرفته بالعقل كما يعرف بالشرع وظن من ظن من هؤلاء وهؤلاء أن الحسن والقبح المعطوف بالشرع خارج عن هذا وليس كذلك بل جميع الافعال التي أوجبها الله تعالى ونهى عنها هي نافعة لفاعلها ومصلحة لهم وجميع الافعال التي نهى الله عنها هي

ضارة لفاعلها ومفسدة في حقهم والحمد والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل مفسدة له والمعتزلة أثبتت الحسن في أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يهودا له من أفعاله تعالى قال الشيخ ومنازعوهم لما اعتقدوا أن لا حسن ولا قبح في الفعل إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم نفوا ذلك وقالوا القبيح في حق الله تعالى هو الممتنع لذاته وكل ما يقدر ممكنا من الأفعال فهو حسن إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول وأولئك يعني المعتزلة أثبتوا حسنا وقبحا لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته وعندهم لا يقوم بذاته لا وصف ولا فعل ولا غير ذلك وإن كانوا قد يتناقضون ثم أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح فجعلوا يوجبون على الله سبحانه من جنس ما يوجبون على العبد ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقولهم عن معرفة حكمته فلا يشبتون له مشيئة عامة ولا قدرة تامة فلا يجعلونه على كل شيء - قدير ولا يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا يقولون بأنه خالق كل شيء - ويشبتون له من الظلم ما نزه نفسه عنه فإنه سبحانه قال (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما) أي لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته وقال تعالى (ما يبديل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد) وفي حديث البطاقة عند الترمذي وغيره «لا ظم عليك اليوم»

والحاصل أن فعل الله تعالى وتقدس وأمره لا يكون لعله في قول مرجوح اختاره كثير من علمائنا وبعض المالكية والشافعية وقاله الظاهرية والاشعرية والجهمية والقول الثاني أهمها لعله وحكمة اختاره الطوفي وهو مختار شيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم وابن قاضي الجبل وحكاة عن اجماع السلف وهو مذهب الشيعة والمعتزلة لكن المعتزلة تقول بوجوب الصلاح ولهم في الأصل قولان كما يأتي في النظم والمخالفون لهم يقولون بالتعليل لا على منهج المعتزلة قال شيخ الاسلام لأهل السنة في تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه قولان والأكثر على التعليل والحكمة وهما هي منفصلة عن الرب لا تقوم به أوقائمة مع ثبوت الحكم المنفصل؟ لهم فيه أيضاً

قولان وهل يتسلسل الحكم أولا يتسلسل أو يتسلسل في المستقبل دون الماضي ؟
 فيه أقوال قال احتج المثبتون للحكمة والعلة بقوله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني
 اسرائيل) وقوله (كيلا يكون دولة) وقوله (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم)
 ونظائرها ولانه تعالى حكيم شرع الاحكام لحكمة ومصصلحة لقوله تعالى (وما أرسلناك
 الا رحمة للعالمين) والاجماع واقع على اشتمال الافعال على الحكم والمصالح جوارا
 عند أهل السنة ووجوبها عند المعتزلة فيفعل ما يريد بحكمته وتقدم ان النافين
 للحكمة والعلة احتجوا بما احتجوا به انه يلزم من قدم العلة قدم المعلول وهو
 محال ومن حدودها افتقارها الى علة أخرى وأنه يلزم التسلسل قال الامام الرازي
 وهو مراد المشايخ بقولهم كل شيء صنعته ولا علة لصنعه وما أجاب به من قال
 بالحكمة وانها قديمة لا يلزم من قدم العلة قدم معلولها كالارادة فاما قديمة ومتعلقها
 حادث وتقدمت الاشارة في أول البحث الى محصل هذا كله والحاصل ان شيخ
 الاسلام وجمعا من تلامذته أثبتوا الحكمة والعلة في أفعال الباري جل وغلا وأقاموا
 على ذلك من البراهين ما لعله لا يبقى في مخيلة الفطنين السالم من ربة تقليد الاساطين
 أدنى اختلاج وأقل تحمين وأما الامام المحقق شمس الدين ابن القيم فقد أجلب
 وأجنب وأتى بما يقضي منه العجب في كتابه (شرح منازل السائرين) و (مفتاح دار
 السعادة) وغيرها فما احتج به في مفتاح دار السعادة قوله تعالى (أم حسب الذين
 اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم
 ساء ما يحكمون) فدل على ان هذا حكم بشيء قبيح يتنزه الله عنه فأنكره من جهة
 قبحه في نفسه لا من جهة كونه انه لا يكون ومن هذا انكاره تعالى على من جوز
 ان يترك عباده سدى لا يأمرهم ولا ينههم ولا يثيبهم ولا يماقبهم وان هذا الحسبان
 باطل والله متعال عنه لما فانه لحكمته فقال تعالى (أحسب الانسان ان يترك
 سدى) فانكر سبحانه على من زعم انه يترك سدى انكار من جعل في العقل
 استباح ذلك واستهجانه وانه لا يليق ان ينسب ذلك الى أحكم الحاكمين ومثله
 قوله تعالى (أحسبتم ان ما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون) فعلى الله الملك
 الحق لا اله الا هو ورب العرش الكريم) فنزه نفسه سبحانه وباعدها عن هذا

الحسبان وانه متعال عنه فلا يلقى به لقبه ومناقاته الحكمة وهذا يدل على اثبات
 المماد بالعقل كما يدل على اثباته بالسمع ثم ان ابن القيم بسط القول ووسع العبارة
 في أزيد من عشرة كراريس ثم قال : الكلام هنا في مقامين احدهما في التلازم
 بين الحسن والقبح العقليين وبين الايجاب والتحرير شاهداً وغائباً والثاني في
 انتفاء اللازم وثبوته فأما المقام الاول فلثبتي الحسن والقبح فيه طريقان احدهما
 ثبوت التلازم والقول باللازم وهذا القول هو المعروف عن المعتزلة وعليه يناظرون
 وهو القول الذي نصب خصومهم الخلاف معهم فيه والقول الثاني اثبات الحسن
 والقبح وأربابه يقولون باثباته ويصرحون بنفي الايجاب قبل الشرع على العبد
 ونفي ايجاب على الله شيئاً البتة كما صرح به كثير من الحنفية والحنابلة كابي الخطاب
 وغيره والشافعية كسعد بن علي الزنجاني الامام المشهور وغيره وهو لا يفي نفي الايجاب
 العقلي في المعرفة بالله وثبوته خلاف قال فالأقوال أربعة لا يزيد عليها (أحدها) نفي
 الحسن والقبح ونفي الايجاب العقلي في العمليات دون العلميات كالمعرفة وهذا
 اختيار أبي الخطاب وغيره فعرف أنه لا تلازم بين الحسن والقبح وبين الايجاب
 والتحرير العقليين فهذا أحد المقامين

(وأما المقام الثاني) وهو انتفاء اللازم وثبوته فلناس فيه ههنا ثلاث طرق
 أحدها التزام ذلك والقول بالوجوب والتحرير العقليين شاهداً وغائباً وهذا
 قول المعتزلة وهو لاء يقولون : يترتب الوجوب شاهداً ويترتب المدح والذم عليه .
 وأما الصفات فلهم فيها اختلاف وتفصيل فمن أثبت منهم يقولون ان المذاب
 الثابت بعد الايجاب الشرعي نوع آخر غير المذاب الثابت على الايجاب العقلي
 وبذلك يجيبون عن النصوص النافية للمذاب قبل البعثة وأما الايجاب والتحرير
 العقليان غائباً فهم مصرحون بهما ويفسرون ذلك باللزام الذي أوجبه حكمته
 وأنه يستحيل عليه خلافه كما يستحيل عليه الحاجة والنوم والتعب والغروب
 فهذا معنى الوجوب والامتناع في حق الله تعالى عندهم فهو وجوب اقتضته
 ذاته وحكمته وامتناع مستحيل عليه الاتصاف به لمناقاته كاله وغناه قالوا وهذا
 في الافعال نظير ما يقول أهل السنة في الصفات أنه يجب له كذا ويمتنع عليه

كذا فكما ان ذلك وجوب وامتناع ذاتي يستحيل عليه خلافه فكذا ما تقتضيه حكمته وتأباه استحيل عليه الاخلال به وان كان مقدوراً له لكنه لا يخل به لكمال حكمته وعدله وغناه

(الفرقة الثانية) منعت ذلك جهلة وأحالت القول به وجوزت على الرب تعالى كل شيء ممكن وردت الاحالة والامتناع في أفعاله تعالى الى غير الممكن من المحالات كالجمع بين النقيضين وبابه فقابلوا المعتزلة أشد مقابلة واقسما طسفي الافراط والتفريط ورد هو لاء الوجوب والتحرير الذي جاءت به النصوص الى مجرد صدق الخبر فما أخبر أنه يكون فهو لتصديق خبره وما أخبر أنه لا يكون فهو ممتنع لتصديق خبره والتحرير عندهم راجع الى مطابقة العلم لما هو والخبر لخبره وقد يفسرون التحريم بالامتناع عقلاً كتحرير الظالم على نفسه فأنهم يفسرونه بالاستحيل لذاته كالجمع بين النقيضين وليس عندهم في المقدور شيء هو ظلم يتنزه الله عنه مع قدرته عليه وحكمته وعدله فهذا قول الأشعرية ومن واقفهم

(الفرقة الثالثة) هم الوسط بين هاتين الفرقتين فان الفرقة الاولى أوجبت على الله شريعة بمقولها حرمت عليه وأوجبت ما لم يجرمه على نفسه ولم يوجب على نفسه والفرقة الثانية جوزت عليه ما يتعالى ويتنزه عنه لما فاته حكمته وكأله والفرقة الوسطا أثبتت له ما أثبتت لنفسه من الايجاب والتحرير الذي هو مقتضى أسائه وصفاته الذي لا يليق نسبتها الى ضده لانه موجب كماله وحكمته وعدله ولم تدخله تحت شريعة وضعها بمقولها كما فعلت الفرقة الاولى ولم تجوز عليه ما نزه نفسه عنه كما فعلت الفرقة الثانية قالت الفرقة الوسط قد أخبر الله تعالى انه حرم الظلم على نفسه كما قال على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم «يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي» وقال (ولا يظلم ربك أحدا) وقال (وما ربك بظلام للعبيد) وقال (ولا تظلمون قتيلا) فأخبر بتحرره على نفسه ونفى عن نفسه فعله وارادته وللناس في تفسير هذا الظلم الذي حرره على نفسه تعالى وتنزهه عن فعله وارادته ثلاثة أقوال بحسب أصولهم وقواعدهم (أحدها) انه نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض فشبوهه في الافعال ما يحسن منها وما لا يحسن بعباده فحصر بواله من قبل أنفسهم الامثال فصاروا بذلك شبيهة ممثلة في الافعال وامتنعوا من اثبات المثل

الأعلى الذي أثبتته لنفسه ثم ضربوا له الامثال ومثله في أفعاله بخلقه كما أن الجهمية الممثلة امتنعت من اثبات المثل الأعلى الذي أثبتته لنفسه ثم ضربوا له الامثال ومثله في صفاته بالجادات الناقصة بل بالمدومات وأهل السنة نزوهه عن هذا وهذا وأثبتوا ما أثبتته لنفسه من صفات الكمال ونعمت الجلال ونزهه فيها عن الشبيه والامثال فأثبتوا له المثل الأعلى ولم يضربوا له الامثال فكانوا أسعد الناس بمعرفته واحقهم بولايته ومحبته وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. ثم التزم أصحاب هذا التفسير عنه من اللوازم الباطلة مالا قبل لهم به فقالوا اذا أمر العبد ولم يعنه بجميع مقدره تعالى من وجوه الاعانة فقد ظلمه والتزموا انه لا يقدر أن يهدي ضالا كما زعموا انه لا يقدر أن يضل مهتديا وقالوا انه اذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما باعانتة على فعل الأمور كان ظلما وأنه اذا اشترك اثنان في ذنب يوجب العقاب فعاقب به أحدهما وعفا عن الآخر كان ظلما الى غير ذلك من اللوازم الباطلة التي جعلوا لاجلها ترك تسويته بين عباده في فضله وإحسانه ظلما فعارضهم أصحاب التفسير الثاني وقالوا الظلم المنزه عنه من الأمور الممتعة لذاتها فلا يجوز أن يكون مقدورا له تعالى ولا انه تركه بمشيئته واختياره وانما هو من باب الجمع بين الضدين وجعل الجسم الواحد في مكانين وقاب القديم محدثا والمحدث قديما ونحو ذلك والافكل ما يقدره الذهن وكان وجوده ممكنا والرب قادر عليه فليس بظالم سواء فعله أو لم يفعله وتلقى هذا القول عنهم طوائف من أهل العلم وفسروا الحديث به وأسندوا ذلك وقووه بآيات وآثار زعموا أنها تدل عليه كقوله تعالى (ان تعذبهم فأنهم عبادك) يعني لم تصرف في غير ما ملكك بل انما عذبت من ملك وعلى هذا فجوزوا تعذيب كل عبده ولو كان محسنا ولم يروا ذلك ظلما وقوله تعالى (لا يستل عما يفعل وهم يستلون) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم «ان الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم» وباروى عن اياس بن معاوية قال: ما نظرت بعقلي كله أحدا الا القدرية قلت لهم ما الظلم قالوا ان تأخذ ما ليس لك وأن تصرف فيما ليس لك قلت فله كل شيء: والتزم هؤلاء عن هذا القول لوازم باطلة كقولهم ان الله تعالى يجوز عليه أن يعذب انبياءه ورسله وملائكته

وأولياءه وأهل طاعته ويخلد هم في العذاب الاليم ويكرم أعداءه من الكفار والمشركين
والشياطين ويخصهم بجنته وكرامته وكلاهما عدل وجائز عليه وأنه يعلم أن لا يفعل
ذلك بمجرد خبره فصار مستنعا لاخباره أنه لا يفعله لا المنافاة حكمته ولا فرق بين
الامرين بالنسبة اليه ولكن أراد هذا وأخبر به وأراد الآخر وأخبر به فوجب هذا
لارادته وخبره وامتنع ضده لعدم ارادته واخباره بأنه لا يكون . والتزموا أيضا أنه
يجوز أن يعذب الاطفال الذين لا ذنب لهم أصلا ويخلد هم في الجحيم وربما قالوا
بوقوع ذلك فأنكر على الطائفتين معاً أصحاب التفسير الثالث وقالوا: النصوص الذي
دلت عليه النصوص أن الظلم الذي حرمة الله على نفسه وتنزه عنه فعلا وارادة هو
مافسره به سلف الامة وأمنها أنه لا يحمل عليه سيئات غيره ولا يعذب بما لا تكسب
يداه ولم يكن سعى فيه ولا ينقص من حسناته فلا يجازى بها أو ببعضها اذا قارنها
أو طراً عليها ما يقتضي إبطالها أو اقتصاص المظلومين منها وهذا الظلم الذي نفى
الله تعالى خوفه عن العبد بقوله (ومن يعمل من الصالحات وهو موث من فلا يخاف ظلماً ولا
هضماً) قال السلف والمفسرون لا يخاف أن يحمل عليه سيئات غيره ولا ينقص من حسناته
فهذا هو المعقول من الظلم ومن عدم خوفه وأما الجمع بين التقيضين وقاب القديم
محدثا والمحدث قديماً فما يبرزه كلام آحاد العقلاء عن تسميته ظلماً وعن نفي خوفه
عن العبد فكيف بكلام رب العالمين . قالوا وأما استدلالكم بتلك النصوص الدالة
على أنه سبحانه ان عذبهم فانهم عباده وأنه غير ظالم لهم وأنه لا يستل عما يفعل
وان قضاءه فيهم عدل وبمناظرة اياس القدرية فهذه النصوص وأمثالها كلها حتى
يجب القول بموجبها ولا تحرف معانيها والكل من عند الله ولكن أي دليل فيها يدل
على أنه يجوز عليه تعالى ان يعذب أهل طاعته وينعم أهل معصيته ويعذب بغير
جرم ويحرم المحسن جزاء عمله ونحو ذلك بل كلها متفقة متطابقة دالة على كمال القدرة
وكمال العدل والحكمة فالنصوص التي ذكرناها تقتضي كمال عدله وحكمته وغناه
ووضعه العقوبة والثواب مواضعها وأنه لم يعدل بهما عن مسببهما والنصوص التي
ذكرناها تقتضي كمال قدرته وانفراده بالرؤية والحكم وأنه ليس فوقه أمر ولا
ناه يتعقب أفعاله بسؤال وأنه لو عذب أهل سمواته وأرضه لكان ذلك تعدياً لحقه

عليهم وكانوا اذ ذاك مستحقين للعذاب لان أعمالهم لا تفي بنجاتهم كما قال صلى الله عليه وسلم «لن ينجي أحدا منكم عمله» قالوا ولا أنت يا رسول الله قال «ولا أنا الا ان يتعدني الله برحمته منه وفضل» فرحمته لهم ليس في مقابلة أعمالهم ولا هي ثمنها فانها خير منها كما قال في الحديث نفسه «ولو رحمتهم لكانت رحمتهم خيرا من أعمالهم» فجمع بين الامرين في الحديث انه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم ولم يكن ظالمًا لهم وانه لو رحمتهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم اذ رحمتهم خير لهم من أعمالهم فطاعات العبد كلها لا تكون في مقابلة نعم الله عليهم ولا مساوية لها بل ولا للقيل منها فكيف يستحقون بها على الله النجاة وطاعة المطيع لا نسبة لها الى نعمة من نعم الله عليه فتبقى سائر النعم تنقضاءه شكرا والعبد لا يقوم بقدوره الذي يجب لله عليه فجميع عبادته تحت عفوه ورحمته وفضله فما نجا منهم أحد الا بعفوه ومغفرته ولا فاز بالجنة الا بفضله ورحمته واذا كانت هذه حال العباد فلو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم لان حيث كونه قادراً عليهم وهم ملك له بل لاستحقاقهم ولو رحمتهم لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم ويأتي لهذا مزيد تحرير والله أعلم اه

(المنار) أيها الأشعري انك تربي في هذه الجملة من القول عن أئمة الامة ما ينبئك بحقيقة معنى العلة والحكمة وأن كلا من المعتزلة والاشعرية أخطأوا من جهة وأصابوا من أخرى ، وأن مذهب السنة الصحيح وسط بين المذهبين وأن أخذ العلم من كتب طائفة تؤيد مذهباً معيناً دون النظر في كتب أهل المذاهب الأخرى يفك الآخذ مني رتبة التقليد ولا يهديه الى طريقة التمهيص والتحديد وان كتب ابن تيمية وابن القيم أنفع كتب الكلام وان هذين الشيخين هما الجديران بلقب شيخ الاسلام فقد أصاب من لقبهما به من العلماء الاعلام وخلص القول الحق أن العقل والكتاب يدلان على حكمة الله تعالى وعمله ورحمته وفضله كما يدلان على قدرته وارادته واختياره يستحيل عليه تضادها فكل أفعاله حكمة ومصلحة للخلق والحكمة أو المصاحفة في الفعل تسمى في اللغة علة وجاء ذلك في القرآن بحرف التعليل فاجمع بين العقل والنقل تهتد السبيل ولا تمكفر أو تضلل أحدا من أهل القبلة اذا هو خالف مذهبك بالعلة أو غير العلة